

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد بادي الجراح

وعضوية القضاة السادة

غازي عازر، د. محمود الرشدان، إياد ملحيس، حسن حبوب

بصفتها : الجزائية

رقم القضية :

٢٠٠٣/٨١١

رقم القرار:

المميز

وكيله المحامي

المميز ضده: الحـق العـام

بتاريخ ٢٠٠٣/٦/٢٦ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة الجنايات

الكبرى في القضية رقم ٢٠٠٣/٢٥٦ تاريخ ٢٠٠٣/٦/٨ القاضي بتجريم المتهم

بجناية القتل طبقاً للمادة ٣/٣٢٨ عقوبات وعملاً بالمادة (٧٢) عقوبات تنفيذ

العقوبة الأشد بحقه وهي وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة عشر سنوات والرسوم محسوبة

له مدة التوقيف ومصادرة المسدس المضبوط.

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :

١. أخطأت محكمة الموضوع عندما لم تأخذ بأن المميز كان يرغب بتهديد والده وليس قتله

وهذا ما ثبت للمحكمة من خلال أقواله أمام الشاهد المقدم

٢. لم تأخذ محكمة الموضوع بأقوال شقيقه ا حيث أثبت للمحكمة بأن

شقيقه كان متألماً على والده عند إصابته وكان يقف بجانبه يبكي .

٣. أخطأت محكمة الموضوع عندما لم تأخذ بأقوال الشاهدين الخامس والسادس واللذان أثبتنا بأن المتهم هو صديق لهما وبإمكانه أن يأخذ أي شيء من البقالة ومن ضمنها المسدس إلا أنهما ادعيا بسرقة المسدس من قبل المتهم خوفاً من تورطهما في هذه القضية.

٤. أخطأت محكمة الموضوع بعدم تعديل وصف التهمة من جناية القتل العمد طبقاً للمادة ٣٢٨/١/٣ عقوبات إلى جناية القتل القصد طبقاً للمادة ٣٢٦ عقوبات.

٥. لجميع هذه الأسباب ولما تراه محكمتم من أسباب أخرى.

لهذه الأسباب يطلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً.

بتاريخ ٢٠٠٣/٦/١٠ رفع النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى ملف القضية الجنائية إلى محكمتنا عملاً بالمادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى مبدياً أن الحكم الصادر فيها جاء مستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعة وتسببياً وعقوبة ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في المادة ٢٧٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية ملتصقاً بتأييده.

بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٨ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها رد التمييز شكلاً ورده موضوعاً وتأييد القرار المميز.

القرار

بالتدقيق والمداولة قانوناً نجد أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى قد احوالت المتهم
(باكستاني الجنسية) لتلك المحكمة لمحاكمته عن الجرائم التالية:

١. جناية القتل العمد طبقاً لأحكام المادة ٣٢٨/١/٣ من قانون العقوبات.
٢. جنحة حمل وحياسة سلاح ناري بدون ترخيص خلافاً للمواد ٣ و ٤ و ١١/ج من قانون الأسلحة النارية والذخائر.
٣. جنحة السرقة خلافاً لأحكام المادة ٤٠٧ من قانون العقوبات.

ولدى المحاكمة أمام محكمة الجنايات الكبرى بالقضية الجنائية رقم ٢٠٠٣/٢٥٦ وبعد استكمال إجراءات التقاضي وبتاريخ ٢٠٠٣/٦/٨ توصلت تلك المحكمة إلى أن واقعة الدعوى تتلخص بأن المتهم ابن المغدور كان يرغب بدراسة الفرع الأدبي بينما والده كان يرغب أن يدرس ابنه (المتهم) الفرع العلمي وقد سجل المتهم نفسه في الفرع الأدبي فذهب والده إلى المدرسة وقام بتحويله للفرع العلمي رغماً عن رغبة ابنه وعندما حصل المتهم على نتائج غير جيدة في الامتحانات المدرسية حصل نقاش بين المتهم ووالده وأخذ المتهم يخرج من المنزل ويسهر مع أصدقاء له وقد شاهد المتهم مسدساً موجوداً بدرجة الطاولة الموجودة في دكان والد صديقه فذهب مساء يوم ٢٠٠٢/١٢/٢٨ واخذ المسدس من درج الطاولة غير المغلق وذلك ليهدد والده به حتى لا يمنعه من الخروج ليلاً ويوافق على تحويله من الفرع العلمي إلى الفرع الأدبي وبعد أن أخذ المسدس توجه إلى العريشة الموجودة أمام منزلهم ينتظر قدوم والده وعندما حضر ذهب إليه المتهم بعد أن سحب أقسام المسدس وقبل مشاهدته له ضغط على زند المسدس إلا أنه لم تخرج منه أي طلقة فعاد وسحب أقسام المسدس مرة ثانية وأخذ يتحدث مع والده حول موضوع دراسته وكان يخفي المسدس بيده اليمنى خلف ظهره وأحسد النقاش بينهما وقال والده له عبارة (أنت هامل وما بدك تدرس) فأخرج المتهم المسدس من خلف ظهره وصوبه باتجاه والده الذي استدار للدخول للمنزل وضغط المتهم على زند المسدس فخرجت منه طلقة أصابت المغدور في ظهره حيث سقط على الأرض وغادر المتهم المكان وذهب إلى عريشة صديقه ورمى المسدس على الأرض وتابع هروبه داخل المزارع إلى صباح اليوم التالي حيث سلم نفسه للشرطة وقد توفي المغدور نتيجة اختراق الطلقة الحجاب الحاجز وتهتك الكبد والنزف الدموي الشديد لذلك قررت محكمة الجنايات الكبرى إدانة المتهم بجنحة حمل وحياسة سلاح ناري بدون ترخيص والحكم عليه بالحبس مدة ثلاثة اشهر والرسوم ومصادرة المسدس المضبوط وإدانته بجنحة السرقة والحكم عليه بالحبس مدة شهر واحد مخفضة من الحبس مدة ثلاثة أشهر نظراً لإسقاط المشتكى حقه الشخصي ، كما قررت تجريم المتهم بجناية القتل العمد والحكم عليه بالإعدام شقاً حتى الموت ونظراً لإسقاط الحق الشخصي قررت تخفيض العقوبة إلى الأشغال الشاقة المؤقتة مدة عشر سنوات والرسوم وتنفيذ العقوبة الأشد ومصادرة المسدس.

لم يرتض المحكوم عليه بهذا الحكم قطعاً فيه تمييزاً للأسباب الواردة بلائحة تمييزه.

كما رفع النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى أوراق الدعوى لمحكمة التمييز لأن الحكم مميزاً بحكم القانون ، كما تقدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب بنهايتها رد أسباب التمييز وتأييد الحكم المميز .

وعن أسباب التمييز المقدم من المحكوم عليه والتي يطعن فيها الطاعن بأن محكمة الجنايات الكبرى أخطأت في تجريم المتهم بجناية القتل العمد لأن هدف المميز كان تهديد والده وليس قتله.

وفي ذلك نجد أن النية الجرمية هي من الأمور الباطنية التي تكشفها ظروف الحادث والشهادات والأعمال المادية المقترفة والتي يستدل عليها من ظروف القضية وملابساتها والعوامل الباعثة على ارتكابها .

وحيث أن محكمة الجنايات الكبرى قد وجدت أن الأفعال التي أقدم عليها المتهم تدل دلالة أكيدة وواضحة بأن نية المتهم قد اتجهت إلى قتل المغدور وإزهاق روحه بدليل استخدامه السلاح الناري الذي كان بحوزته وأصابته للمغدور في مكان قاتل .

ونجد أن النقاش الذي كان يحصل بين المتهم ووالده المغدور حول دراسته وحصوله على نتائج سيئة بالمدرسة وانصرافه إلى الخروج ليلاً وتقرير والده له أوجد عند المتهم حب الانتقام من والده واتجهت نيته إلى التخلص منه فأقدم على إحضار آلة القتل وهي مسدس سرقة من درج طاولته والد صديقه وجلس في العريشة ينتظر قدوم والده حتى حضر وافتعل النقاش مع والده المغدور وعندها أطلق طلقة نارية أصابت والده في مقتل، هذه الأفعال التي أقدم عليها المتهم تشكل بالتطبيق القانوني جناية القتل العمد خلافاً لأحكام المادة ٣٢٨/٣ من قانون العقوبات.

وحيث خلصت محكمة الجنايات الكبرى إلى أن فعل المتهم يشكل جناية القتل العمد فإن ما خلصت إليه قد أصاب صحيح القانون وبذلك تكون أسباب التمييز غير واردة عليه ويتعين ردها.

أما كون الحكم المميز مميزاً بحكم القانون عملاً بأحكام المادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى.

فإننا نجد أنّ الحكم الصادر قد استخلص واقعة الدعوى استخلاصاً سائغاً ومقبولاً ودلل على توافر أركان وعناصر الجناية المحكوم بها وأورد على ثبوتها أدلة قانونية وخلا الحكم من عيب مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله ومن أسباب النقض وجاء الحكم مستوفياً لجميع شروطه القانونية واقعة وتسبباً وعقوبة.

لذلك نقرر رد أسباب التمييز المقدم من المحكوم عليه وتأييد الحكم المميز وإعادة الأوراق.

قراراً صدر بتاريخ ٢٣ جمادى الأولى لسنة ١٤٢٤ هـ الموافق ٢٤/٧/٢٠٠٣ م.

القاضي المترئس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقيق / فرع